

رئيس التحرير المسؤول
العهد منير عقيقي

الديموقراطية الحقّة

دائمة في التنمية والخدمة، نظرا الى ما ينتظره الناس من المسؤولين الذين كانوا ولا يزالون على تماس مباشر معهم ومع همومهم، وعلى اطلاع واف بما يحتاج اليه البلد في كل المجالات. عكس ذلك، ستبقى المشكلة قائمة لا يوازيها شيء الا قبول المواطنين بالتنازل عن حقوقهم، ومن ثم التواطؤ على الديموقراطية، واعتبار ان التصويت هو مجرد عملية اجرائية لا تنطوي على مضمون الحقوق والواجبات ومعنى المساءلة في بناء الثقة والشفافية. وهذا قليل من كثير كنا نسمعه ولا نزال من فخامة الرئيس العماد ميشال عون.

في المبدأ، فإن العلاقة بين الدولة والمواطن يفترض انها تبادلية متكافئة، بمعنى كما انه مطلوب من المواطن التزام واجباته والتقيّد بها وصولا الى الموت دفاعا عن وطنه، فإنه يُفترض بالدولة تنفيذ كل واجباتها والتزاماتها تجاه المواطن لجهة توفير احتياجاته وحقوقه الحياتية من امن ومسكن وصحة وتعليم واقتصاد، والا تحوّل المواطن الى مُستزَلَم، فيتنازل عن كل شيء ليأخذ بعضا من حقه.

في المبدأ ايضا، فإن تفويض المجتمع الى السلطة للنهوض بمهامها نيابة عنه هدفه خدمة افراده. في كل الدول الديموقراطية، كل من يتطوع للنهوض بهذه المسؤوليات ويستشعر بعجزه عن الوفاء بالوعد والمشاريع، ينسحب تلقائيا من موقعه لمن هو اقدر منه واجدر، من دون اصرار وتشبث بصفة او مسؤولية غير قادر على التصدي لالتزاماتها، شرط ان يكون السياسي موسوما بالرقي والتحضر.

اما في الحال اللبنانية، فإن معظم اللبنانيين الذين وضعوا ثقتهم بالطبقة السياسية وبكل ما يزعمون تحقيقه، امامهم امر واحد هو المبادرة الى ممارسة الديموقراطية السلمية، واعادة الاعتبار الى الانتخابات بوصفها ممارسة حقوقية وسياسية، وليست عملية اجرائية خالية من اي مضمون.

عندما كتب الباحث علي القادري عن بعض النظم الانتخابية في كل اشكالها، و"انها مصممة لمنع التغيير طالما لا توجد ازمة، وان الناخبين سيصوتون، بشكل متكرر وقابل للتنبؤ"، بدا الباحث كأنه يكتب عن لبنان، خصوصا أنك لو وضعت الانسان في سياق معين، وامام محفزات معينة، فأنت قادر على دفعه الى العمل ضد مصلحته وضد مستقبله.

المتجول في لبنان هذه الايام يعتقد للوهلة الاولى ان البعض قد عقدوا العزم على جعل البلد متقدما في الاقتصاد والائماء والقضايا المعيشية، فضلا عن تعاقدهم مجتمعين ومنفردين على ازاحة كل المشاكل والهموم عن اللبنانيين، وتحقيق تطلعاتهم وآمالهم في دولة متحضرة متطورة.

المتجول في المناطق اللبنانية يشعر كأنه كان في غيبوبة طالت ردحا من الزمن، واستفاق فجأة لسمع الكلام المشوق عن مشاريع ائمانية وحياتية، وكذلك الحماسة الاعلامية المنقطعة النظير عند البعض، مقرونة بكلام كبير عن الاستثمار في البنى التحتية بكل انواعها، ووعود بتغيير الظروف الحياتية، مع العلم ان ما نسمعه في هذه الايام وما نراه، كنا قد وُعدنا به واكثر منه في كل المواسم، وعلى اساس ان ينفذ في حينه كونه حقا مستحقا ومتأخرا للمواطنين على دولتهم. ويطلب الان لو تطول هذه الفترة ليحصل على خدمات لم تصل اليه في الايام العادية.

هكذا، على ايقاع المسافة الزمنية التي تفصلنا عن الانتخابات النيابية العام المقبل، يتمنى المواطن ان تستمر الورش والاشغال على الطرقات العامة والخاصة في المدن والبلدات، وتأمين الخدمات على انواعها للمواطنين، وبحسب الاصول القانونية والادارية، وما كان ينبغي ان تكون هكذا لو ان الامور، او ان الموعودين كانوا مواطنين جديين في المطالبة بما هو حق لهم على الدولة التي عليها واجب ينبغي ان تؤديه كائنا من كان في الحكم، ومهما كانت اهواء ومشارب المواطنين السياسية.

المواطن يأمل من العهد الجديد ومن حكومة استعادة الثقة ان تتحول هذه الاستعراضات في السباق الانتخابي الى برنامج تطويري او "سياسة" (Policy)

الى العدد المقبل